الأمم المتحدة

A/HRC/20/8

الجمعية العامة

Distr.: General
10 April 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة العشرون
البندان ٢ و٤ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية والأمين العام
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس*

موجز

يُقدَّم هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٧/٢٤ الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن ترصد حالة حقوق الإنسان في بيلاروس وأن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، في إطار الحوار التفاعلي الذي سيُجرى أثناء دورته العشرين، تقريراً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويشمل هذا التقرير الفترة من ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢. وقد قدمت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريراً شفوياً عن هذه الحالة إلى المجلس في دورته الثامنة عشرة.

وتدهورت حالة حقوق الإنسان في بيلاروس تدهوراً شديداً بعد الانتخابات الرئاسية. إذ شنت الحكومة حملة كبيرة ضد المعارضين السياسيين ومجموعات حقوق الإنسان ووسائط الإعلام المستقلة، وذلك رداً على تنظيم مظاهرة يغلب عليها الطابع السلمي في مينسك للاحتجاج على العملية الانتخابية. وقد تعرض إجمالاً، أكثر

* مرفق هذا التقرير مستنسخ كما ورد، وباللغة التي قُدم بها فحسب.

الرجاء إعادة الاستعمال

من ٦٠٠ شخص لإلقاء القبض والاحتجاز في يوم الانتخابات أو بعده بوقت قصير؛ وحُكِم على ٤٣ شخصاً من قادة المعارضة والناشطين والصحفيين المستقلين بينهم خمسة مرشحين من المعارضة من أصل تسعة.

ومنذ إجراء الانتخابات ازدادت حالة حقوق الإنسان تدهوراً، ولا سيما فيما يتعلق بالحق في حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع والتعبير، والحق في محاكمة عادلة. ولا تزال ترد ادعاءات تتعلق بالتعرض للتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، وإفلات الجناة من العقاب، وانتهاك الإجراءات القضائية الواجبة، وممارسة الضغط على محامي الدفاع. ويؤدي الافتقار إلى قضاء مستقل وعدم وجود مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان إلى تفاقم حالة حقوق الإنسان وإعاقة تحقيق تقدم بهذا الشأن.

وتقدم المفوضة السامية توصيات ترمي إلى معالجة التحديات النُّظمية فضلاً عن القضايا الملحة في مجال حقوق الإنسان.

ونظراً إلى عدم السماح لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بدخول بيلاروس فقد استند هذا التقرير إلى مصادر متنوعة بما في ذلك المعلومات التي قدمتها الحكومة.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-١٤	٤
	ألف– الولاية	١-٢	٤
	باء – تعاون الحكومة	٣-١٠	٤
	جيم– المنهجية	١١-١٤	٦
ثانياً –	السياق	١٥-٢٨	٧
	ألف– معلومات أساسية	١٥-١٦	٧
	باء – الالتزامات القانونية الدولية	١٧	٨
	جيم– الإطار القانوني الوطني	١٨-٢٨	٨
ثالثاً –	الحالة منذ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	٢٩-٧٢	١١
	ألف– تسلسل الأحداث	٢٩-٣٣	١١
	باء – حرية التجمع	٣٤-٣٨	١٣
	جيم– معاملة المعارضين السياسيين	٣٩-٤٥	١٤
	دال – أوضاع السجون والتعذيب وسوء المعاملة	٤٦-٤٩	١٦
	هاء – حرية التعبير ووسائط الإعلام	٥٠-٥٨	١٨
	واو – حرية تكوين الجمعيات والمدافعون عن حقوق الإنسان	٥٩-٦٣	٢٠
	زاي– إقامة العدل، والحق في محاكمة عادلة، واستقلال القضاة والمحامين	٦٤-٦٨	٢٢
	حاء– الحق في الحياة وعقوبة الإعدام	٦٩-٧٢	٢٣
رابعاً –	الاستنتاجات والتوصيات	٧٣-٧٥	٢٤

Page

Annex

Status of persons charged in connection with the events of 19 December 2010 (information provided by the Government of Belarus) 27

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

١- اعتمد مجلس حقوق الإنسان في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، القرار ٢٤/١٧، الذي أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في بيلاروس بوجه عام وتفاقم هذه الحالة بشكل حاد منذ الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بما في ذلك الادعاءات الموثوقة التي تفيد بتعرض زعماء المعارضة وممثلي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين وممثلي وسائط الإعلام المستقلة والطلاب والمدافعين عنهم للتعذيب والاحتجاز التعسفي والمضايقة المتزايدة.

٢- وطلب مجلس حقوق الإنسان في القرار ٢٤/١٧ إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن ترصد حالة حقوق الإنسان في بيلاروس وأن تقدم إلى المجلس في إطار الحوار التفاعلي الذي سيُجرى أثناء دورته الثامنة عشرة، تقريراً شفوياً عن ذلك، يتناول أيضاً انتهاكات حقوق الإنسان التي يُدعى ارتكابها في بيلاروس عقب الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقدمت المفوضة السامية تقريراً شفوياً إلى المجلس أثناء دورته الثامنة عشرة. وطلب المجلس إليها أيضاً، أن تقدم إليه في إطار الحوار التفاعلي الذي سيُجرى أثناء دورته العشرين، تقريراً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس.

باء- تعاون الحكومة

٣- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٤/١٧ إلى حكومة بيلاروس أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع جميع آليات مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئات معاهدات حقوق الإنسان، وأن تسمح لهذه الآليات بزيارة البلد، وأن تقدّم جميع المعلومات الضرورية. ووجهت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ثلاث مذكرات شفوية (في ١٨ تموز/يوليه و١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢) إلى حكومة بيلاروس تطلب إليها فيها السماح لفريق من المفوضية بدخول البلد. ولم تتلق المفوضية السامية أي رد خطي على طلباتها. وخلال الحوار التفاعلي الذي أُجري أثناء الدورة الثامنة عشرة للمجلس، أشار سفير بيلاروس ميخائيل خفوستوف إلى أن حكومته لا تعترف بالقرار ٢٤/١٧ ولذلك فإنها رفضت التعاون مع المفوضية السامية بشأنه. وأُعيد التأكيد على هذا الموقف في اجتماعات ثنائية جرت لاحقاً بين المفوضية السامية وممثلين عن بيلاروس.

٤- وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١١، تلقت المفوضة السامية رسالة موقعاً عليها بتاريخ ١٩ آب/أغسطس، من وزير خارجية بيلاروس يدعوها فيها إلى زيارة البلد. وأعربت المفوضة السامية عن تقديرها للدعوة وأبلغت الحكومة بأنه قد لا يمكن النظر في القيام بهذه الزيارة إلا بعد أن ينجز المجلس ولايته. وأشارت إلى أنه لا يمكن اعتبار هذه الدعوة بديلاً عن بعثة فنية ترسلها المفوضية السامية إلى بيلاروس لغرض الوفاء بولاية المجلس بموجب القرار ٢٤/١٧.

٥- ومنذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بعثت حكومة بيلاروس على أساس منتظم بآرائها بشأن القرار ٢٤/١٧، وبمعلومات متعلقة به. ووردت آخر التعليقات من الحكومة في مذكرة شفوية موجهة من البعثة الدائمة لبيلاروس، ومؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢؛ وقد أُخذت في الاعتبار في إعداد هذا التقرير. وتنوه المفوضية السامية أيضاً بالاستعداد الذي أبداه سفير بيلاروس لحضور الاجتماعات التي جرت مع المفوضة السامية في شهري كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠١١، ومع موظفي المفوضية السامية خلال عام ٢٠١١.

٦- وجرى استعراض الحالة في بيلاروس في الدورة الثامنة عشرة لآلية الاستعراض الدوري الشامل، في أيار/مايو ٢٠١٠. وقبلت الحكومة معظم التوصيات التي قدمت خلالها، وتعاونت مع المفوضية السامية في تنفيذ بعضها. غير أن هذا التعاون قد اقتصر على المجالات المتعلقة بالاتجار. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، أحالت الحكومة إلى المفوضية السامية خطة بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وقدمت تقريرها المرحلي لمنتصف المدة بشأن تنفيذ التوصيات المقدمة. ولا يعد تقديم تقارير منتصف المدة التزاماً ولكنه ممارسة جيدة حظيت بالتشجيع من المفوضة السامية.

٧- وتفاعلت بيلاروس بانتظام مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان خلال العام الماضي، وليس هناك أي تقارير تأخرت كثيراً في تقديمها. ووافقت بيلاروس على إجراءات تقديم البلاغات في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي عام ٢٠١١، أجرت كل من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الطفل حواراً مع الحكومة وأصدرت ملاحظات ختامية بعد النظر في تقارير الدولة الطرف[(١)]. وقدمت بيلاروس تعليقات إلى لجنة مناهضة التعذيب بشأن الملاحظات الختامية شملت مرفقاً عن أحداث ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وفترة ما بعد الانتخابات. وتواصل بيلاروس أيضاً الحوار مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التي قدمت إليها ردوداً تتعلق بحالات محددة.

(١) CEDAW/C/BLR/CO/7, CAT/C/BLR/CO/4, CRC/C/BLR/CO/3-4, CRC/C/OPSC/BLR/CO/1, CRC/C/OPAC/BLR/CO/1.

٨- وشجع مجلس حقوق الإنسان أيضاً، في القرار ٢٤/١٧، المعنيين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المواضيعية، كلاً في إطار ولايته، وبصورة خاصة المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمّع السلمي وفي تكوين الجمعيات، والفريق العامل المعني بالاختفاء القسري أو غير الطوعي، فضلاً عن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، على إيلاء اهتمام خاص لحالة حقوق الإنسان في بيلاروس وعلى الإسهام في تقرير المفوضة السامية بتقديم توصيات بهذا الصدد.

٩- وأرسل المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ١٢ رسالة مشتركة منذ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ولم يرد من الحكومة، حتى وقت اكتمال وضع هذا التقرير، سوى ستة ردود موضوعية، بينما وردت ردود إجرائية على ستة منها (الطلبات المتعلقة بكتابة الرسائل باللغة الروسية، والادعاءات المتعلقة بخرق مدونة قواعد السلوك). وانصبت الشواغل الرئيسية التي تناولتها تلك الرسائل على وضع المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين عقب انتخابات عام ٢٠١٠ في ضوء ما واجهوه من مضايقات وإلقاء قبض واحتجاز وقيود شديدة بسبب عملهم؛ ووضع المرشحين السابقين للانتخابات والمعارضين السياسيين عموماً، بما في ذلك حالات إلقاء القبض والاحتجاز؛ وأنماط الترهيب الذي تعرض له المحامون والتدخل في اضطلاعهم بمهامهم المهنية فيما يتصل بالمظاهرات والأحداث التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وشمل ذلك رفع دعاوى قضائية ضدهم وإعاقة الاستعانة بمحامٍ.

١٠- وعقب صدور القرار ٢٤/١٧، قامت المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١، بتوجيه رسالة إلى حكومة بيلاروس، كررت فيها طلبها الموجه إلى الحكومة بتوجيه دعوة إليها للقيام بزيارة رسمية. وبالإضافة إلى ذلك، قام المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١، بتقديم طلب آخر إلى الحكومة للقيام بزيارة قطرية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قدم المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمّع السلمي وفي تكوين الجمعيات كذلك طلباً للقيام بزيارة قطرية. ولم يرد أي رد على هذه الطلبات حتى تاريخ هذا التقرير.

جيم- المنهجية

١١- كانت عملية جمع المعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير والتحقق منها مهمة معقدة بسبب تعذر الوصول إلى البلد. ولذلك، فقد اعتمد التقرير إلى حد كبير على مصادر ثانوية سعت المفوضية السامية إلى التحقّق منها.

١٢- وجمعت المفوضية السامية معلومات بشأن الوقائع وتسلسل الأحداث كما أدرجت سرداً مفصلاً على لسان الشهود. ودُرست بالتفصيل المعلومات الوقائعية التي وردت من الحكومة وهي تنعكس في التقرير. والتُمست معلومات أيضاً من هيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وكذلك من منظمات إقليمية كمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا.

١٣- وجُمع قدر كبير من المعلومات من التقارير العامة الصادرة عن وسائط إعلام تابعة لبيلاروسيا ووسائط إعلام دولية ومجموعات من المجتمع المدني ومدافعين عن حقوق الإنسان. وأثناء عملية جمع المعلومات، وُجّه اهتمام خاص إلى مصداقية المصدر ودقته وإمكانية التحقق من الادعاءات.

١٤- ويشمل هذا التقرير الفترة من ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢. ولا يراد بهذا التقرير أن يكون عرضاً كاملاً وجامعاً عن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس وإنما الهدف منه هو تسليط الضوء على الاتجاهات والأنماط الرئيسية لانتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم توصيات بشأن السبل الممكنة لتحسين الحالة في البلد.

ثانياً- السياق

ألف- معلومات أساسية

١٥- نالت بيلاروس استقلالها في عام ١٩٩١. واعتُمد الدستور في عام ١٩٩٤ وعُدِّل في عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٤. وبموجب دستور عام ١٩٩٤، لم يكن بوسع الرئيس أن يشغل هذا المنصب لأكثر من ولايتين مدة كل منهما خمس سنوات. غير أن الرئيس أَلِكسَندر لوكاشينكا[٢]، الذي يشغل المنصب منذ عام ١٩٩٤، قام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بإصدار مرسوم لتنظيم استفتاء أسفر عن إلغاء المادة التي تُقصر تولي الرئاسة على فترتين للرئيس.

١٦- وقد أُعرب طيلة سنوات كثيرة عن القلق بشكل منتظم إزاء حالة حقوق الإنسان في بيلاروس في عدد من الأوساط الدولية. فولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس التي أنشأتها في عام ٢٠٠٤ لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٤/٢٠٠٤، قد أُوقفت في عام ٢٠٠٧ بناء على طلب الحكومة. ونددت كل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا بالتجاوزات المنهجية الواسعة النطاق التي أُبلغ عن حدوثها خلال الانتخابات المتتالية التي جرت في البلد، بما في ذلك انتخابات ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ومن المؤسف أن الحكومة قررت إنهاء ولاية مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مينسك،

(٢) تعلن المادة ١٧ من الدستور اللغة البيلاروسية واللغة الروسية لغتين رسميتين في بيلاروس؛ ولهذا السبب، يمكن تهجئة الأسماء البيلاورسية بطريقتين مختلفين في اللغة الإنكليزية. وقد اعتُمدت التهجئة البيلاروسية في هذا التقرير.

حيث أُغلق المكتب في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، قامت الحكومة أيضاً بطرد سفيري الاتحاد الأوروبي وبولندا رداً على العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على قائمة مختارة من المسؤولين العامين والأفراد باعتبارهم مسؤولين عن التجاوزات الانتخابية التي حدثت أثناء انتخابات ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وعن الاضطهاد والمضايقة المستمرين لأفراد المجتمع المدني والمعارضة[٣]. وعلى سبيل التضامن، استدعت دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي مبعوثيها الدبلوماسيين.

باء- الالتزامات القانونية الدولية

١٧- بيلاروس هي طرف في كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق به؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الملحق بها؛ واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولان الاختياريان الملحقان بها.

جيم- الإطار القانوني الوطني

١٨- وفقاً للمادة ٨ من الدستور، تعترف بيلاروس بأسبقية مبادئ القانون الدولي المعترف بها عالمياً ويتعين عليها أن تكفل امتثال قوانينها لهذه المبادئ. ويقضي الدستور أيضاً بأن تكفل الدولة حقوق وحريات مواطني بيلاروس المحددة في الدستور والقوانين، والمنصوص عليها في الالتزامات الدولية للدولة.

١٩- والقوانين المنظمة للحقوق المدنية والسياسية، التي تتسم أصلاً بالتقييد، قد زيدت تشديداً بفعل التعديلات التي اعتمدها البرلمان بشأن قوانين مختلفة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وهي: قانون الجمعيات العامة، وقانون الأحزاب السياسية، وقانون تنظيم التجمعات الجماهيرية، والقانون المتعلق بأجهزة أمن الدولة، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون الجرائم الإدارية، وقانون الانتخابات.

٢٠- وبموجب المادة ٧ من قانون الجمعيات العامة، بصيغته المعدَّلة، يُحظر على الجمعيات مساعدة الكيانات الأجنبية في منح مواطني بيلاروس "مزايا خاصة" ذات صلة بآرائهم السياسية أو الدينية أو بجنسيتهم. وقد يؤدي غموض هذا الحكم إلى تفسيره تفسيراً فضفاضاً وأن يُستخدم كذريعة لتقييد اتصالات الرابطات العامة بالكيانات الأجنبية. وتحظر المادة ٢١، بصيغتها المعدَّلة، في القانون نفسه على الرابطات العامة إيداع أموال أو تخزين معادن نفيسة أو

(٣) European Union Council decision 2010/639/CFSP implementing Article 8a (1) of Regulation (EC) No. 765/2006.

أشياء ثمينة أخرى في المصارف والمؤسسات المالية الأخرى التي تقع في دول أجنبية. وقد عُدِّل القانون الجنائي البيلاروسي في نفس المنحى، إذ نص على المسؤولية الجنائية عن تلقي منح أو هبات من الخارج على نحو يشكل انتهاكاً لقوانين الدولة. وأشارت رسالة مفتوحة مشتركة وجهتها منظمات المجتمع المدني بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بشأن التعديلات التشريعية الجديدة التي قيدت حرية التجمّع وتكوين الجمعيات وفرضت قيوداً جديدة على مجموعات المجتمع المدني في بيلاروس، إلى أن هذه القيود الجديدة التي تحد من إمكانية تلقي أموال من الخارج تكاد تجعل عمليات المجتمع المدني في بيلاروس شبه مستحيلة[٤]. وبالإضافة إلى ذلك، وسعت المادة ٣٥٦ من القانون الجنائي من نطاق تعريف التجسس ليشمل ليس فقط "أنشطة جمع المعلومات الاستخباراتية" ولكن أيضاً "أي شكل من أشكال تقديم المساعدة إلى دولة أجنبية أو منظمة أجنبية أو من يمثلهما في تنفيذ أنشطة تضر بالأمن القومي لبيلاروس". ومن المحتمل أن تُستهدف بهذا التعريف منظمات المجتمع المدني التي تنتقد السلطات[٥].

٢١- وبموجب التعديلات التي أُدخلت على قانون الانتخابات، فُرضت أيضاً قيودٌ تؤثر على المجتمع المدني. فالمادة ٤٨١ من الباب ٤١، خصوصاً، تحظر على المنظمات غير الحكومية المساهمة في تمويل الانتخابات في حال تلقيها هبات خارجية في غضون عام قبل تقديم المساهمة. وعلاوة على ذلك، تحظر المادة ٤٨١ من الباب ٧١، تقديم هذه المساهمات من المنظمات غير الحكومية إذا لم يكن قد مر على تسجيلها عام واحد قبل تقديم المساهمة.

٢٢- وتقضي التعديلات التي أُدخلت على قانون الأحزاب السياسية بحظر تلقي الأحزاب دعماً مالياً أو مساهمات من الخارج وحظر احتفاظها بأموال في مصارف أجنبية أو في مؤسسات مالية أخرى. وأبقت المادة ٢٤ من هذا القانون على اشتراط قيام الأحزاب السياسية أو النقابات أو الكيانات القانونية التي أنشأتها بتحويل الأموال أو غيرها من الأصول المتأتية من مصادر محظورة (مصادر أجنبية تحديداً) إلى حكومة بيلاروس، التي لديها الحق في مصادرتها. وبناء عليه، تنص المادة ٣٦٩٢ الجديدة من القانون الجنائي على المسؤولية الجنائية عن "تلقي أو تخزين أو تحويل مساهمات خارجية بغرض تمويل الأحزاب السياسية".

٢٣- وتحظر تعديلات قانون تنظيم التجمعات الجماهيرية وجود الناس في مكان عام محدد سلفاً وفي موعد مقرر بغية القيام بأنشطة محددة سلفاً تنظَّم من أجل التعبير العلني عن مصالح اجتماعية أو سياسية أو من أجل الاحتجاج. كما توسّع هذه التعديلات من نطاق تعريف التجمع الجماهيري بينما تحدَّ كثيراً من الأماكن التي يُمكن التجمع فيها، حتى بالنسبة إلى التجمعات العامة المرخّصة. ويُلزم منظمو هذه التجمعات بالإبلاغ عن مصادر الأموال المستخدمة في التجمع ويُحظر عليهم نشر المعلومات المتعلقة بالتجمع قبل الحصول على إذن

(٤) انظر الموقع الشبكي: http://www.fidh.org/Open-Joint-letter-regarding-the.

(٥) انظر الموقع الشبكي:

www.omct.org/human-rights-defenders/urgent-interventions/belarus/2011/10/d21449/.

رسمي. وعلاوة على ذلك، توسّع التعديلات من نطاق الصلاحيات المخولة لموظفي إنفاذ القانون أثناء التجمعات العامة، بما في ذلك السماح لهم بإمكانية تسجيلها بالصوت والفيديو وتقييد وصول المشاركين وإخضاعهم لتفتيش بدني كامل.

٢٤- وعلى نفس المنوال، تقرر المادة ٣٦٩٢ من القانون الجنائي المسؤولية الجنائية عن تنظيم اجتماعات أو احتجاجات أو مسيرات في الشارع أو مظاهرات أو إضرابات أو القيام بها، وكذلك عن إعداد وتوزيع المواد الدعائية، وتنظيم ندوات وأشكال أخرى من الأنشطة السياسية والدعائية. ولذلك، تفرض تعديلات قانون الجرائم الإدارية مزيداً من القيود على حصول منظمات المجتمع المدني على "مساعدة من الخارج دون مقابل" (المادة ٢٣-٢٤) وعلى تنظيم التجمعات الجماهيرية (٢٣-٣٤).

٢٥- وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وقع رئيس بيلاروس على القانون المتعلق بنقابة المحامين والمهنة القانونية في جمهورية بيلاروس، الذي سيدخل حيز النفاذ في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ووفقاً للمحللين، فإن هذا القانون يوسع إلى حد كبير من صلاحيات وزارة العدل فيما يتعلق بتنظيم النقابة وتقليص حقوقها[٦].

٢٦- وشدّدت الحكومة كذلك رقابتها على الإنترنت. إذ أُضيفت إلى قانون الجرائم الإدارية المادة ٢٢-١٦ بشأن "مخالفة الطلبات المتعلقة باستخدام المواقع الوطنية على شبكة الإنترنت"، والتي تشترط على مقدمي خدمة الإنترنت تقييد وصول موظفي الهيئات الحكومية والمؤسسات الثقافية والتعليمية إلى المواقع الشبكية "المحظورة". بيد أن هذه المادة لا تستهدف مستعملي الإنترنت من الأفراد. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز معاقبة مقدمي خدمة الإنترنت في حال عدم تسجيل مستعملي هذه الخدمة لديهم أو عدم تسجيل كواشفهم (modem)[٧].

٢٧- وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أصدر ثلاثة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بياناً صحفياً يحذر من التعديلات التشريعية الجديدة التي قد تقيدّ بشكل شديد وتعسفي الحق في كل من حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير ويمكن أن تشكل انتهاكاً للقانون الدولي. واعتبر مصدرو البيان أن هذه القيود هي جزء من الجهود الرامية إلى عرقلة وتجريم الأنشطة المشروعة التي يضطلع بها المدافعون عن حقوق الإنسان والجمعيات العاملة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك أولئك الذين قد ينتقدون الإجراءات والسياسات الحكومية.

---

(٦) Viasna, 22 February 2012؛ انظر: http://spring96.org/ru/news/50195.

(٧) Belarusian Association of Journalists, annual review 2011 on violations of journalists' and mass media rights (جمعية الصحفيين البيلاروسية، الاستعراض السنوي لعام ٢٠١١ بشأن انتهاكات حقوق الصحفيين ووسائط الإعلام الجماهيري).

٢٨- وقد أُدخلت جميع التعديلات المشار إليها أعلاه على عجل - في قراءتيْن خلال جلسة واحدة - ولم تُتح للجمهور للاطلاع عليها مسبقاً[٨]. وتبدو هذه التعديلات متعارضة مع روح قانون حقوق الإنسان الدولي، بما في ذلك المواد ١٩ و٢١ و٢٢ و٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمواد ٥ و٨ و١٣ من الإعلان المتعلق بحق الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً ومسؤوليتهم عن ذلك (إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان).

ثالثاً- الحالة منذ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

ألف- تسلسل الأحداث

٢٩- أُجريت الانتخابات الرئاسية بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وكان هناك عشرة مرشحين للمنصب. وتولى مراقبة الانتخابات عدد من المراقبين الدوليين، بما في ذلك بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والجمعية البرلمانية المشتركة لدول رابطة الدول المستقلة. ووُجدت اختلافات بين استنتاجات كل منهما: فبينما خلص المراقبون عن رابطة الدول المستقلة أن الانتخابات الرئاسية أُجريت على نحو منظم وشفاف[٩]؛ سلمت بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بحدوث بعض التحسن في العملية الانتخابية غير أنها أشارت إلى غياب الاستقلالية والنزاهة في إدارة العملية الانتخابية، وتكبيل البيئة الإعلامية، وانعدام الشفافية في المراحل الرئيسية من العملية الانتخابية، وقصور الإطار التشريعي للانتخابات عن توفير أساس لإجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية[١٠].

٣٠- ووفقاً للجنة الانتخابية المركزية لبيلاروس، حصل السيد لوكاشينكا على ٧٩,٦٥ في المائة من الأصوات. وقبل إعلان النتائج الرسمية، قام أنصار مرشحي المعارضة للرئاسة ومعارضو الرئيس الحاكم آنذاك غير المنتمين إلى أحزاب، بالتجمع في وسط مدينة مينسك للتعبير عن احتجاجهم على ما اعتبروه انتخابات غير نزيهة ونددوا بالتجاوزات وعمليات التزوير الواسعة النطاق. وتشير المعلومات الرسمية إلى أن التجمع بدأ في ساحة أوكتيابرسكايا في مينسك الساعة ١٨/٥٠، وانتقل إلى ساحة الاستقلال في الساعة ٢١/٢٠[١١].

---

(٨) المادة ١٩، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛ انظر العنوان الشبكي: www.article19.org/resources.php/resource/2787/en/new-legislative-amendments-limiting-freedom-of-assembly-and-association-and-imposing-new-restrictions-on-civil-society-groups-in-belarus.

(٩) تعليقات بيلاروس على الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

(١٠) انظر تقرير مقرر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن بيلاروس: (OSCE Rapporteur's report on Belarus) (يمكن الاطلاع عليه على الموقع www.osce.org/odihr/78705)، حزيران/يونيه ٢٠١١.

(١١) الوثيقة CAT/C/BLR/CO/4/Add.1.

٣١- ووفقاً لروايات الشهود الموثوقة، فإن أول حادث اتسم بالعنف وقع نحو الساعة ١٩/٠٠ مساء يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر، عندما اعترض عناصر إنفاذ القانون، حسبما ادُّعي، أحد المرشحين من المعارضة، ويُدعى أولادزيمير نياكلايو، وأنصاره خلال توجههم إلى ساحة الاستقلال في مسيرة سلمية، وهاجموهم[١٢]. وأُفيد بأن المظاهرة في ساحة الاستقلال كانت في تلك الأثناء سلمية إلى أن شرعت مجموعة منعزلة صغيرة في تكسير نوافذ مبنى حكومي مجاور؛ وتشير الروايات الرسمية إلى أن ذلك حدث بين الساعة ٢٢/٠٠ و٢٢/٣٠[١٣]. ولا تزال هوية هؤلاء الأشخاص غير واضحة؛ وتدّعي الحكومة أنهم من أنصار المعارضة بينما تدّعي المعارضة أنهم محرضون أرسلتهم الحكومة. وقامت عناصر إنفاذ القانون بتفريق المجموعة واستخدموا بعد ذلك هذه الحادثة لتوجيه الاتهام في الساعة ٢٢/٣٧[١٤]، ضد بقية المتظاهرين الذين أفيد بأن الأغلبية العظمى منهم كانت مسالمة. وقيل إن كثيراً من المتظاهرين المسالمين قد تعرضوا للضرب بالهروات وأُلحقت بهم إصابات[١٥]. وتشير المعلومات الحكومية إلى أن الشرطة لم تستعمل الغاز المسيّل للدموع أو خراطيم المياه أو الرصاص المطاطي أو وسائل خاصة أخرى.

٣٢- وأعقبت تدخل الشرطة عمليات إلقاء قبض واحتجاز جماعيين ومداهمات استهدفت نشطاء المعارضة والمنظمات غير الحكومية والصحفيين. وأفاد كثير من المراقبين بأن الحكومة شنت حملة قمع منسقة ضد المعارضين السياسيين. وأُلقي القبض على سبعة من المرشحين العشرة للرئاسة واحتُجزوا يوم الانتخابات أو بعده بقليل. وتفيد تقارير شتى بأنه جرى احتجاز أكثر من ٦٠٠ شخص بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠[١٦]، معظمهم أشخاص شاركوا في الاحتجاج ونشطاء من المعارضة وصحفيون. وأفرج في وقت لاحق عن معظم من أُلقي القبض عليهم ولم يُفرج عن كثير منهم بعد أن فُرض عليهم دفع رسوم إدارية أو غرامات، أو بعد قضاء ما بين ٥ أيام و١٥ يوماً في الاحتجاز. بيد أن أكثر من ٤٠ شخصاً قد وُجِّه إليهم الاتهام وحوكموا في محاكم محلية في مينسك.

---

(١٢) Naviny, 20 May 2011؛ انظر الموقع الشبكي: http://naviny.by/rubrics/society/2011/05/20/ic_articles_116_173496/.

(١٣) الوثيقة CAT/C/BLR/CO/4/Add.1.

(١٤) المرجع نفسه.

(١٥) "Four Belarus opposition leaders arrested following 'vote-rigging' riot over President Lukashenko's landslide victory", Mail Online, 20 December 2010. متاح على العنوان الشبكي: www.dailymail.co.uk/news/article-1340131/Belarus-presidential-candidate-Neklyaev-seriously-injured-vote-rigging-protest.html.

(١٦) "Behind the scenes of one conspiracy (part 2): some declassified documents on the events of December 19", Belarus Today, 17 January 2011. متاح على العنوان الشبكي: www.sb.by/post/111190/.

٣٣- وأصدرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي وقادة دول عدة بيانات تعبيراً عن القلق إزاء حالة حقوق الإنسان في بيلاروس. وأصدرت المفوضة السامية بيانيْن أحدهما في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ والآخر في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١١، أعربت فيهما عن قلقها إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في أعقاب الانتخابات، ودعت الحكومة إلى وضع حد لما يتعرض له المعارضون السياسيون والصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان من اضطهاد ومضايقات.

باء- حرية التجمع

٣٤- بيلاروس هي طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتنص المادة ٢١ من العهد على حرية التجمع السلمي. وتكفل المادة ٣٥ من دستور بيلاروس أيضاً حماية هذا الحق طبقاً للقانون.

٣٥- وعقب تفريق التجمع الذي شهدته ساحة الاستقلال في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، جرى إلقاء القبض على العديد من الأشخاص الذين شاركوا في التجمع وذلك خلال الأيام والأسابيع اللاحقة. واتُّهِم كثير منهم بتنفيذ "أعمال احتجاج غير مرخصة" ووُجِّهت إليهم تهم بموجب المادة ٢٩٣ (إثارة اضطراب عام أو المشاركة فيه) والمادة ٣٣٩ (الشغب الإجرامي) والمادة ٣٤٢ (تنظيم وتدبير أفعال تخل بالنظام العام بشكل خطير) من القانون الجنائي. وتشير المعلومات الرسمية إلى أن المحاكم قضت بإدانة ٢٧ شخصاً بتهمة المشاركة النشطة في الاضطرابات[١٧]، رغم الاعتراف بأن الأغلبية العظمى لم ترتكب أي أعمال عنف. وفي الفترة ما بين ١٧ شباط/فبراير و٢٦ أيار/مايو ٢٠١١، شهدت مينسك ١٣ محاكمة تتعلق بأحداث ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وصدرت إدانات وعقوبات في حق ما مجموعه ٤٣ شخصاً بمن فيهم ٢٨ شخصاً اتُّهموا "بالمشاركة في اضطراب عام".

٣٦- واستمرت القيود المفروضة على الحق في حرية التجمع إلى بعد أحداث ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ورفضت الحكومة بصورة منهجية الترخيص للمظاهرات والتجمعات السلمية طيلة عام ٢٠١١، بما في ذلك الاحتجاجات السلمية الصامتة التي يكتفي فيها المتظاهرون بالوقوف معاً والتصفيق. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، ألقت الشرطة القبض على ما لا يقل عن ١٠٠ شخص شاركوا في احتجاج صامت في مينسك[١٨].

(١٧) الوثيقة CAT/C/BLR/CO/4/Add.1.

(١٨) "Belarusian ‘silent rally’ protesters rounded up", BBC, 29 June 2011، متاح على العنوان الشبكي: www.bbc.co.uk/news/mobile/world-europe-13969346?SThisEM.

٣٧- وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠١١، أصدرت الحكومة عفواً عن تسعة أشخاص حُكم عليهم بالسجن فيما يتصل بأحداث ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وأطلقت سراحهم. وأعقب ذلك، العفوُ عن أربعة أشخاص في ١ أيلول/سبتمبر و١١ شخصاً آخرين في ١٤ أيلول/سبتمبر[١٩]. وادعى بعض الأشخاص المُفرج عنهم أنهم أُجبروا على الاعتراف بذنبهم وعلى التوقيع على طلب للحصول على العفو. وحتى أوائل آذار/مارس ٢٠١٢، كان لا يزال في السجن خمسة أشخاص أُدينوا في أحداث ١٩ كانون الأول/ديسمبر وهم: زميتسر باندارينكا، وزميتسر داشكيفيتش، ولوباو، وأندريه سانيكاو، وميكالاي ستاتكيفيتش.

٣٨- وفي الوقت نفسه، استمرت السلطات في إلقاء القبض على المعارضين السياسيين واحتجازهم وإصدار أحكام عليهم في انتهاك لحقهم في حرية التجمع. إذ أُلقي القبض على الناشط 'بافل فيناهراداو' على سبيل المثال، في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، وحُكم عليه بالاحتجاز الإداري لمدة ١٠ أيام بتهمة تنظيم "تجمع للدمى" قرب مبنى حكومي في مينسك[٢٠].

جيم- معاملة المعارضين السياسيين

٣٩- منذ عام ١٩٩٦، وصفت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الحملات الانتخابية في بيلاروس بما فيها الحملتان الرئاسيتان في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٦، بأنها لا تمتثل للمعايير الدولية للانتخابات الحرة والديمقراطية. وينطوي عدم الامتثال للمعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة على انتهاك لحق المواطنين في المشاركة السياسية، وهو ما يتعارض مع المادة ٢٥(ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٤٠- وقد تجدد نمط الاضطهاد والترهيب والمضايقات المتبع ضد المعارضين السياسيين للرئيس الحالي خلال انتخابات ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عندما ألقت السلطات القبض على سبعة مرشحين من المعارضة من أصل تسعة، وشنت حملة قمع وترهيب واسعة النطاق ضد قادة المعارضة والناشطين. وحُكم على خمسة من المرشحين التسعة للرئاسة بأحكام بالسجن وهم: أندريه سانيكاو، وميكالاي ستاتكيفيتش، ودزميتري أوس بموجب المادة ٢٩٣-١ ("إثارة اضطراب عام أو المشاركة فيه")، وحكم على أولادزيمير نياكلياو وفيتال ريماشويسكي بموجب المادة ٣٤٢-١ من القانون الجنائي[٢١] ("تنظيم وتدبير أفعال تخل بالنظام بشكل خطير) وتجدر الإشارة إلى أن القانون يمنع أي شخص مدان من الترشح للانتخابات الرئاسية في المستقبل.

---

(١٩) خطاب السفير ميخائيل خفوستوف، الممثل الدائم لبيلاروس، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

(٢٠) "Vinahradau sentenced to 10 days for toys", Charter 97, 7 March 2012؛ متاح على العنوان الشبكي: http://charter97.org/en/news/2012/2/22/48356/.

(٢١) "Criminal trials in Belarus after December 19", Legal Transformation Center متاح على العنوان الشبكي: http://lawtrend.org/ru/data/752/.

٤١- وفي ١٩كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تعرض 'أولادزمير نياكلياو' للضرب حتى فقد وعيه. ونقله مؤيدوه إلى المستشفى لتلقي العلاج. وبعد بضع ساعات، اختُطف من المستشفى على أيدي مجهولين مقنعين ثبت لاحقاً أنهم عملاء لمباحث أمن الدولة (KGB)[٢٢]. وقالت تقارير إنه سُجن في مركز احتجاز تابع لمباحث أمن الدولة وحُرم من العلاج الطبي، رغم أنه يعاني من ارتفاع خطير في ضغط الدم. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وضع السيد نياكلياو قيد الإقامة الجبرية الصارمة وحُرم من استخدام الهاتف والإنترنت وقراءة الجرائد. وفي ٣٠ آذار/مارس، وُجِّه إليه اتهام، بموجب المادة ٣٤٢-١ من القانون الجنائي، بـ "إثارة اضطراب عام أو المشاركة فيه"[٢٣]. وفي ٢٠ أيار/مايو، حُكم عليه بالسجن لمدة عامين مع وقف التنفيذ. وأُشرِك في القضية شخصيات بارزة أخرى في المعارضة هي: المرشح السابق لانتخابات الرئاسة فيتالِ ريماشويسكي الذي حكم عليه بالسجن لمدة عامين حكماً مشروطاً؛ وأناستازيا بالاجانكا، وهي موظفة تعمل لدى السيد ريماشوسكي، حُكم عليها بالسجن لمدة عام حكماً مشروطاً بموجب المادة ٣٤٢-١ من القانون الجنائي؛ وحُكم أيضاً على أندريه دزميتروي، وآلياكساندر فيادوتا، وسيارهاي فازنياك، وهم كانوا يعملون لدى السيد نياكلياو قبل الانتخابات، بالسجن لمدة عامين مع وقف التنفيذ بموجب المادة ٣٤٢-١[٢٤].

٤٢- وفي ٤ أيار/مايو ٢٠١١، اعتمد الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الرأي رقم ٢٠١١/١٣، الذي أعلن فيه أن احتجاز السيد ستاتكيفيتش هو احتجاز تعسفي بموجب الفئتين الثانية والثالثة، وأنه يشكل خرقاً للمادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٤٣- وفي ١٤ أيار/مايو، حكم على مرشح آخر للانتخابات الرئاسية ونائب سابق لوزير الخارجية وأحد مؤسسي جماعة "الميثاق ٩٧" وهو 'أندريه سانيكاو'، بالسجن لمدة خمس سنوات في أحد السجون التي تخضع لتدابير أمنية مشددة بتهمة "قيادة حشد ارتكب تجاوزات" وأُدين بتنظيم "اضطرابات عامة مصحوبة بممارسة العنف ضد أشخاص والاعتداء على ممتلكات وتدميرها"[٢٥]. وذكر السيد 'سانيكاو' أن المظاهرات كانت سلمية. وحُكم على أربعة متهمين

---

(٢٢) Jerome Taylor, "British law firm steps up fight against Europe's last dictator" Independent, 27 September 2011 متاح على العنوان الشبكي:
www.independent.co.uk/news/uk/home-news/british-law-firm-steps-up-fight-against-europes-last-dictator-2361449.html.

(٢٣) أعيد توصيف التهم الموجهة إلى السيد نياكلياو فيما بعد باعتبارها "تحريضاً على الإخلال بالنظام العام" (القانون الجنائي، المادة ٣٤٢).

(٢٤) Viasna Human Rights Center, "More verdicts in 19 December 2010 trials", 20 May 2011.

(٢٥) Shaun Walker, "Belarus opposition candidate jailed for post-election protest", *Independent*, 16 May 2011، متاح على العنوان الشبكي: www.independent.co.uk/news/world/europe/belarus-opposition-candidate-jailed-for-postelection-protest-2284756.html.

آخرين معه في هذه المحاكمة بالسجن لمدة ثلاثة أعوام بموجب المادة ٢٩٣-٢ من القانون الجنائي (المشاركة في اضطراب عام). إذ حكم على نشطاء المعارضة 'إيليا فاسيليفيتش' و'أولادزيمير يريمينكا' و'فيودار ميرزاياناو' بالسجن ثلاث سنوات، وعلى 'آليه هنيدتشيك' بالسجن ثلاث سنوات ونصف، وأودعوا جميعهم في سجن يخضع لتدابير أمنية مشددة[٢٦].

٤٤- وفي ٢٦ أيار/مايو، أصدرت محكمة محلية في مينسك حكماً بالسجن على المرشح السابق للانتخابات الرئاسية 'ميكالاي ستاتكيفيتش' لمدة ست سنوات وعلى مرشح آخر، هو 'دزميتري أوس'، بالسجن لمدة خمس سنوات ونصف سنة في سجن يخضع لتدابير أمنية متوسطة. وحُكم على متهمين آخرين في نفس القضية بالسجن لفترات مختلفة وهم: 'أليا كسندر كلاسكوفسكي' (خمس سنوات)، و'أرتسيوم هريبكو' (أربع سنوات)، و'أليا كسندر كفياتكيفيتش' و'دزميتري بولاناو' (ثلاث سنوات)، و'أندريه بازنياك' (تقييد حريته لمدة سنتين)[٢٧]. وفي ١٩ تموز/يوليه، أعادت محكمة مدينة مينسك النظر في القضية وأيدت أحكام السجن في حق السادة 'ستاتكيفيتش'، و'أوس'، و'كلاسكوفسكي'، و'هريبكو'، و'كفياتكيفيتش'، و'بولاناو' و'بازنياك'[٢٨].

٤٥- وبالإضافة إلى حالات الاحتجاز وإلقاء القبض وتفتيش الشقق السكنية والمحاكمات، تعرض كثير من المشاركين في تجمع ١٩ كانون الأول/ديسمبر لأشكال أخرى من المضايقات والضغوط. وتعرضوا بوجه خاص لانتقادات وسائط الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة. وتصريحات الرئيس لوكاشينكا بشأن الاحتجاجات لاذعة، إذ كثيراً ما يشير إلى المعارضة السياسية بـ "الطابور الخامس" الذي يهدف إلى تدمير بيلاروس.

دال- أوضاع السجون والتعذيب وسوء المعاملة

٤٦- تشير العديد من التقارير إلى أن أوضاع السجون، وبخاصة مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة، لا تستوفي المعايير الدولية ذات الصلة. إذ يقال إن المحتجزين يوضعون في زنزانات مكتظة ويعانون من سوء الغذاء، وقصور في خدمات الصرف الصحي، ومحدودية إمكانية الحصول على المساعدة الطبية والخدمات الدينية. كما يُذكر أنهم يتعرضون بشكل معتاد لعمليات تفتيش مهينة، وللاعتداء اللفظي والبدني، ولأشكال مضايقات أخرى. وقد ظهرت جوانب القصور هذه التي تشوب نظام السجون جلية بصورة خاصة في سياق القضايا الإدارية والجنائية المتعلقة بأحداث ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

---

(٢٦) Vesti.ru 14 May 2011, انظر العنوان الشبكي:
.www.vesti.ru/doc.html?id=452252&utm_source=twitterfeed&utm_medium=twitter

(٢٧) Naviny, "Statkevich sentenced to six years, Uss to 5 ½ years", 27 May 2011، متاح على العنوان الشبكي:http://naviny.by/rubrics/english/2011/05/27/ic_articles_259_173781.

(٢٨) BelaPAN, 19 July 2011؛ انظر العنوان الشبكي: http://belapan.com/archive/2011/07/19/485447/.

٤٧- وخلال جلسات المحكمة، ادعى 'أندريه سانيكاو'، أنه تعرض لضرب شديد بعد القبض عليه في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وحرم من العلاج الطبي ومن استخدام المرحاض. وأفادت التقارير أنه كان يُكره على التمدد دون حراك فوق سرير خشبي تحت ضوء ساطع[٢٩]. وأُفيد أن رئيس مباحث أمن الدولة 'فادزيم زايتساو' زار السيد سانيكاو في ٢٢ كانون الثاني/يناير، وهدده بالتعرض لـ "حياة وصحة" زوجته (الصحفية 'إيرينا كاليب') وابنه البالغ من العمر ثلاث سنوات[٣٠].

٤٨- وادّعى مرشح آخر للرئاسة، هو 'أليس ميخائيليفيتش' أن مباحث أمن الدولة عذبته مع محتجزين آخرين في سجن يخضع لتدابير أمنية مشددة في مينسك خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١[٣١]. وقد أُجبر على كتابة "التماس صفح" إلى الرئيس لوكاشينكا وعلى "عقد صفقة" مع مباحث أمن الدولة قام لاحقاً بفضحها. ووفقاً للحكومة، أجرى مكتب النائب العام تحقيقاً رسمياً في ادعاءات السيد ميخاليفيتش، ولكن قيل إنه لم يتوصل إلى أي أدلة، ولم يوجَّه الاتهام إلى أحد[٣٢]. وأعلنت محتجزة سابقة أخرى، هي الصحفية 'ناتاليا رادزينا'، أنها تعرضت بعد إطلاق سراحها لضغوط نفسية على أيدي أفراد مباحث أمن الدولة الذين حاولوا تجنيدها كمخبرة. وفي ١٠ آذار/مارس، اعتمد البرلمان الأوروبي قراراً أدان فيه تعذيب السيد ميخاليفيتش والسيدة رادزينا[٣٣]. وادّعى محتجزون آخرون (بينهم 'أليا كسندر أتروشانكاو'، و'زميستر باندارينكا'، و'ميجالاي ستاتكيفيتش') أنهم تعرضوا أيضاً للتعذيب أو للمعاملة المهينة أثناء احتجازهم. وفي بعض الحالات، قيل إن عملية التعذيب كانت تجري على أيدي أفراد مقنعين - ادّعى أنهم عناصر من أمن الدولة - مما جعل التعرف عليهم أمراً صعباً وحال دون توجيه الاتهام إليهم[٣٤].

---

(٢٩) BelaPAN, 12 May 2011; انظر العنوان الشبكي: http://news.tut.by/politics/226615.html.

(٣٠) Amnesty International: Urgent Action, "Belarus: Further information: Prisoner of conscience now incommunicado"، ١٨ أيار/مايو ٢٠١١، متاح على العنوان الشبكي: www.amnesty.org/en/library/info/EUR49/013/2011/en.

(٣١) McCue & Partners, Case summary of the prosecution of Alexander Lukashenko, Major General Vadim Zaitsev, Anatoly Kuleshov for crimes of torture and hostage taking, 26 September 2011. (مكتب "ماكيو آند بارتنرز"، ملخص قضية مقاضاة ألكسندر بوكاشنكو، واللواء فادِم زايتسيف، وأناتولي كوليشوف على جرائم التعذيب والاختطاف، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١). متاح على الموقع الشبكي: www.mccue-law.com/wp-content/uploads/2011/09/00001.BEL_.2011.09.26.Case-summary-f2.pdf.

(٣٢) الوثيقة CAT/C/BLR/CO/4/Add.1.

(٣٣) European Parliament resolution P7_TA-PROV(2011)0099.

(٣٤) Jerome Taylor, "President's rival tells of torture in Belarus jail", *Independent*, 1 March 2011.

٤٩- وفي بعض الحالات، ادّعى أن إساءة المعاملة كانت تستمر بعد صدور الحكم[٣٥]. إذ ادّعى 'أولادزيمير كوبيتس'، وهو رئيس المقر الانتخابي التابع للسيد سانوكاو، أنه أُجبر على توقيع وثائق تتعلق بالتعاون مع مباحث أمن الدولة؛ وقيل إن رجال أمن الدولة هددوه باحتمال تعريض عائلته وأصدقائه للخطر في حال رفض التعاون معهم[٣٦].

هاء- حرية التعبير ووسائط الإعلام

٥٠- تنص المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق كل فرد في اعتناق آراء دون تدخل، والحق في حرية التعبير. وتكفل المادة ٣٤ من دستور بيلاروس حرية التعبير. بيد أن مراقبين مستقلين ودوليين لوسائط الإعلام وصحفيين قد دأبوا على التنديد بالقيود التي تفرضها الحكومة على حرية التعبير وعلى وسائط الإعلام.

٥١- ويتسم قانون الإعلام البيلاروسي، الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٨، بطابعه التقييدي؛ وهو ينص على إجراءات بيروقراطية مرهقة لاعتماد الصحفيين ولا يشمل مفهوم الصحفيين الذين يعملون لحسابهم الخاص. ويخضع النشاط الصحفي للرقابة من خلال تدابير شتى منها ممارسة الرقابة على التلفاز والإذاعة، ومراقبة أنشطة الصحفيين المستقلين، والسيطرة على دور النشر. ويتعرض الصحفيون التابعون لوسائط الإعلام المستقلة والمعارِضة للاضطهاد والمحاكمة على نحو متكرر بسبب أنشطتهم المهنية.

٥٢- وخلال عملية قمع الاحتجاجات التي جرت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وفي الفترة التي تلتها، تعرض ما لا يقل عن ٢١ مراسلاً للضرب، واحتجز ٢٧ صحفياً، وحُكم على ١٣ آخرين بالسجن لفترات تتراوح بين ١٠ أيام و١٥ يوماً[٣٧]. وأفيد أن مباحث أمن الدولة داهمت العشرات من مكاتب وسائط الإعلام وصادرت أكثر من ١٠٠ قطعة من المعدات الإلكترونية[٣٨]. وفي منتصف أيار/مايو ٢٠١١، حوكم سبعة صحفيين فيما يتصل بأحداث ١٩ كانون الأول/ديسمبر.

٥٣- تتمثل إحدى أبرز حالات المضايقة بخصوص وسائط الإعلام في قضية 'إيرينا كاليب'، وهي صحفية مختصة بحقوق الإنسان تعمل في جريدة *نوفايا غازيتا* الروسية، وزوجة مرشح المعارضة للرئاسة 'أندريه سانيكاو'. فقد ألقي القبض عليها في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

(٣٥) انظر الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان على العنوان الشبكي: www.fidh.org/The-International-Federation-for, 10 June 2011.

(٣٦) انظر Charter 97,http://charter97.org/ru/news/2011/9/19/42696k، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

(٣٧) Belarusian International Implementers Meeting, Monitoring Report on Developments in Belarus, December 2010 - May 2011, p. 3 (اجتماع المنفذين الدوليين المعنيين ببيلاروس، تقرير عن مراقبة التطورات في بيلاروس، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ - أيار/مايو ٢٠١١).

(٣٨) بيان شفوي قدمته المنظمات غير الحكومية البيلاروسية في جنيف، بتاريخ ١٧ آذار/مارس ٢٠١١.

أثناء مقابلة مباشرة معها مع موجات المحطة الإذاعية الروسية *إيخو موسكفي* بشأن تفريق تجمع ساحة الاستقلال باستخدام العنف، واقتيدت إلى مركز احتجاز خاص تابع لمباحث أمن الدولة، ووجه إليها الاتهام في إطار تحقيقات جنائية فتحتها وزارة الداخلية بموجب المادة ٢٩٣، الجزءين ١ و٢، من القانون الجنائي (إثارة اضطراب عام أو المشاركة فيه). وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠١١، حكمت عليها إحدى محاكم مينسك بالسجن لمدة عامين مع وقف التنفيذ.

٥٤- وتعرض الصحفي المستقل أندرزيج بوكزوبوت مراراً للاضطهاد وأُدين بسبب أنشطته المهنية. فقد احتجز لمدة ١٥ يوماً بعد تغطيته لأحداث ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وأُلقي القبض على السيد بوكزوبوت وهو في طريقه إلى مكتب وفد الاتحاد الأوروبي في مينسك، بتهم التعرض للرئيس لوكاشينكا بـ "التشهير" و"السب"/"القذف" (المادتان ٣٦٧ و٣٦٨ من القانون الجنائي)، في مقالات ادّعى أنها نشرت في صحيفة *غازيتا وفيبوركزا*، وهي دورية بولندية رئيسية، وكذلك على المدونة الشخصية للسيد بوكزوبوت ومواقع أخرى على الإنترنت. وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، قام عناصر إنفاذ القانون بتفتيش شقة السيد بوكزوبوت، وصادروا منها جهاز حاسوب وأشياء أخرى. وأُعيد إلقاء القبض عليه في ٦ نيسان/أبريل؛ وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠١١، حُكم عليه بالسجن ثلاث سنوات مع وقف التنفيذ لسنتين[٣٩].

٥٥- وفي أوائل عام ٢٠١١، احتُجزت صحفية بارزة أخرى تدعى 'ناتاليا رادينا'، وهي محررة الموقع الشبكي الإخباري لجماعة "ميثاق ٩٧"، وادُّعي أنها أُخضعت لضغوط نفسية. وأجرى معها وكلاء النيابة تحقيقات مطولة. وجرى تفتيش حواسيب جماعة "ميثاق ٩٧" وحسابات البريد الإلكتروني الفردية. وأفاد عدة مراقبين أن ذلك حدث عقب انتقاد هذه الجماعة لقانون الإنترنت البيلاروسي الذي يتسم بالتقييد، وبعد أن أنتجت قناة 'إن تي في' (NTV) الروسية فيلماً وثائقياً ضد لوكاشينكا. وأُطلق سراح السيدة رادينا في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وفرت من البلد عقب ذلك[٤٠].

٥٦- وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ألغت الحكومة رخصة البث الممنوحة لمحطة 'أوتورادیو' الخاصة التي يقع مقرها في مينسك وأقفلتها. واتُّهمت المحطة الإذاعية الشعبية بإذاعة نداءات إلى "سلوكيات متطرفة"[٤١]. وخسرت المحطة دعوى الاستئناف التي قدمتها ضد هذا القرار. وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، أصدرت وزارة الإعلام تحذيراً إلى جريدة *'ناشا نيفا'* بسبب "نشر معلومات كاذبة عن العمل الإرهابي الذي وقع في ١١ نيسان/أبريل". كما أصدرت تحذيراً إلى جريدة *'أوزهوراك'* في إقليم 'ماهيلياو أوبلاست'، وفي

---

(٣٩) انظر: Belorusskiy Partizan على العنوان الشبكي: www.belaruspartisan.org/bp-forte/?newsPage=0&backPage=13&news=92799&page=100&locale=ru, 5 July 2011.

(٤٠) Front Line Defenders, 31 January 2011. (منظمة الخط الأمامي: المؤسسة الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان).

(٤١) معهد الصحافة الدولي International Press Institute، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

اليوم التالي، أصدرت تحذيراً آخر إلى جريدة *'نارودنايا فوليا'* بسبب "نشر بيانات غير صحيحة ومسيئة"[٤٢]. وبعد ذلك، رفعت الوزارة دعوى لإقفال جريدتي *'ناشا نيفا'* و*'نارودنايا فوليا'* ، وهما أكبر جريدتين مستقلتين في بيلاروس[٤٣]. وفي ١٣ تموز/يوليه، سحبت الوزارة دعواها ضد جريدة *'نارودنايا فوليا'* .

٥٧- وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الحكومة إعاقة أداء الصحفيين لواجباتهم المهنية. ففي ٣ تموز/يوليه ٢٠١١، احتُجز عدة صحفيين، أعضاء في رابطة الصحفيين البيلاروسية، وصدرت ضدهم أحكام بعد تغطية "الاحتجاج الصامت" في مينسك. وفي ١٢ تموز/يوليه، وقَّع ٣٠ صحفياً التماساً جماعياً موجهاً إلى النائب العام ووزير الشؤون الداخلية يتعلق بالعديد من حالات الاعتداء والاحتجاز التي تعرض لها العاملون في وسائط الإعلام خلال الاحتجاج[٤٤].

٥٨- وخلال عام ٢٠١١، احتُجز ما لا يقل عن ٩٥ صحفياً خلال حركات "الاحتجاج الصامت": فقد مثُل ٢٢ صحفياً في محاكمات أمام المحاكم وحكم على ١٣ صحفياً بمُدد مختلفة من الاحتجاز الإداري، بينما فرضت غرامات على آخرين[٤٥]. وفي نهاية عام ٢٠١١، كانت السلطات قد زادت من تشديد مراقبتها على الإنترنت بما في ذلك من خلال فرض تدابير إضافية تتعلق باللوائح المنظمة للإنترنت[٤٦].

واو- حرية تكوين الجمعيات والمدافعون عن حقوق الإنسان

٥٩- تنص المادة ٢٢-١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق كل فرد في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه. بيد أن القانون الجنائي يجرم "تنظيم الجمعيات العامة غير المسجَّلة" (المادة ١٩٣-١). وطوال الفترة قيد الاستعراض، تعرض مدافعون عن حقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية لأشكال مختلفة من الضغط شملت حالات إلقاء قبض واستجوابات ومداهمة مكاتب ومصادرة مواد، فضلاً عن ممارسة الترهيب ضد من لديه اتصالات بمنظمات دولية ومنظمات حكومية دولية. وتنطوي هذه الإجراءات على انتهاك للعهد وكذلك للمواد ٥(ج) و٩-٤ و١٢ من الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

---

(٤٢) Viasna, Weekly review of post-election situation in Belarus (11-17 April)، متاح على العنوان الشبكي: http://spring96.org/en/news/42705.

(٤٣) بيان صادر عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ١٦ أيار/مايو ٢٠١١.

(٤٤) Belarusian Association of Journalists Belarus Media News، رابطة الصحفيين البيلاروسية، ١٣ تموز/يوليه ٢٠١١.

(٤٥) رابطة الصحفيين البيلاروسية، (انظر الحاشية رقم ٧).

(٤٦) Presidential decree No. 60، (المرسوم الرئاسي رقم ٦٠، شباط/فبراير ٢٠٠٩).

٦٠- ويوجد مؤشر على خطورة حالة حقوق الإنسان في بيلاروس يتمثل في إدراج قضية انتقام من لجنة هيلسنكي البيلاروسية على تعاونها مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين في تقرير الأمين العام عن التعاون مع الأمم المتحدة وآلياتها أو ممثليها في ميدان حقوق الإنسان[٤٧].

٦١- وفي ربيع عام ٢٠١١، أُبعد عن بيلاروس عدة مدافعين عن حقوق الإنسان تابعين لبعثة المنظمات غير الحكومية الدولية إلى بيلاروس (من مواطني الاتحاد الروسي وأوكرانيا)؛ ولم يُسمح لبعضهم بدخول البلد[٤٨]. وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠١١، على سبيل المثال، احتجز أفراد من إنفاذ القانون رئيس البعثة، أندريه يوروف (الاتحاد الروسي) لمدة قصيرة بموجب الجزء ٢ من المادة ٣٧١ من القانون الجنائي ("عبور شخص مُنِع سابقاً من دخول البلد لحدود الدولة بشكل غير قانوني")[٤٩].

٦٢- وقد استهدفت السلطات أيضاً على نحو متكرر مركز فياسنا لحقوق الإنسان. ومنذ إلغاء تسجيل المركز في عام ٢٠٠٣، هددت السلطات البيلاروسية رئيس المركز: أليس بيالياتسكي (وهو أيضاً نائب رئيس الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، وعضو في رابطة الصحفيين البيلاروسية) بالملاحقة الجنائية بتهمة "الاضطلاع بنشاط في منظمة غير حكومية بلا ترخيص" (القانون الجنائي، المادة ١٩٣-١). وصدر آخر تحذير في هذا الصدد في نيسان/أبريل ٢٠١١. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أُفيد بأن أفراد مباحث أمن الدولة قاموا بمداهمة مكاتب مركز فياسنا وبمصادرة حواسيب ووثائق، وباحتجاز ١٠ موظفين أُطلق سراحهم في وقت لاحق من اليوم نفسه. وفي ٤ آب/أغسطس ٢٠١١، أُلقي القبض على السيد بيالياتسكي مرة أخرى، وأودع في مركز احتجاز سابق للمحاكمة تابع لوزارة الداخلية، واتُهم بالتهرب من الضرائب. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، حكمت عليه محكمة بيرشامايسكي المحلية في مينسك بالسجن لمدة أربع سنوات ونصف السنة في سجن يخضع لأشد التدابير الأمنية وصودرت ممتلكاته[٥٠]. وأدين السيد بيالياتسكي بتهمة (عدم الكشف عن دخول كبيرة للغاية) (القانون الجنائي، المادة ٢٤٣-٢) وقضت المحكمة بأن السيد بيالياتسكي قد تعمد التهرب من دفع الضرائب على أموال يُدَّعى أنه يحتفظ بها في حسابات مصرفية في الخارج؛ وتجاهلت المحكمة كون هذه الأموال ليست دخلاً شخصياً للسيد بيالياتسكي. وطعن

---

(٤٧) انظر الوثيقة A/HRC/18/19، الفقرات ٢٨-٣٠.

(٤٨) انظر statement of the Committee on International Control over the Situation with Human Rights in Belarus of 22 April 2011 (بيان اللجنة المعنية بالمراقبة الدولية لحالة حقوق الإنسان في بيلاروس الصادر في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١١).

(٤٩) انظر العنوان الشبكي على موقع منظمة الخط الأمامي: www.frontlinedefenders.org/node/14732، ١٧ آذار/مارس ٢٠١١.

(٥٠) انظر العنوان الشبكي على موقع رابطة الصحفيين البيلاروسية: http://baj.by/en/node/9099، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

في الحكم لكن محكمة مدينة مينسك أكدت الحكم بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، أودع السيد بياليانتسكي سجن بابرويسك الإصلاحي رقم ٢[٥١]. وأدين عضو آخر في مركز فياسنا، يدعى فاليانتسين ستيفانوفيتش، بتهمة التهرب من الضرائب، وحكمت عليه محكمة مينسك بدفع غرامة بتهمة عدم الكشف عن الدخل.

٦٣- وحملات التشهير التي أطلقتها وسائط الإعلام الخاضعة لسيطرة الحكومة ضد زعماء المعارضة السياسية قد استهدفت أيضاً المدافعينَ عن حقوق الإنسان والصحفيين. فالموقع الشبكي "الخونة" (www.predateli.com) على سبيل المثال، التابع لمجموعة مؤيدي الرئيس الحالي[٥٢]، يتضمن أسماء وصوراً لنشطاء في مجال حقوق الإنسان وصحفيين ومعارضين للرئيس لوكاشينكا ويشكل جزءاً من حملة التشهير الرامية إلى إسكات المعارضين.

زاي- إقامة العدل، والحق في محاكمة عادلة، واستقلال القضاة والمحامين

٦٤- أُفيد أن عدة محامين يدافعون عن قادة المعارضة الذين أُلقي القبض عليهم بعد تجمع ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ قد تعرضوا مراراً للترهيب والتهديد. وقد مُنعوا من الكشف عن انتهاك حقوق موكليهم وعن حالتهم الصحية أثناء الاحتجاز؛ ولم يتمكن بعضهم من مقابلة موكليهم إلا مرة واحدة منذ القبض عليهم. ولم يُسمح 'لميكالاي ستاتكيفيتش' و'زميتسر باندارينكا' و'سيارهاي مارتسيلاو' بالاتصال بمحاميهم إلا بعد مرور عدة أسابيع على احتجازهم. ولم يتسن لبعض المحامين مقابلة موكليهم على انفراد، إذ كانت المقابلات تجري في حضور أحد المحققين.

٦٥- وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اتهمت وزارة العدل بعض المحامين بإساءة استخدام دورهم المهني عندما "قاموا على نحو متحيز بتقديم معلومات عن التحقيق، وعن الفرص المتاحة لموكليهم لاستخدام المساعدة القانونية، وعن الحالة الصحية لموكليهم وأوضاع سجنهم، وكذلك عن عمل أجهزة إنفاذ القانون في البلد"[٥٣]. وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أصدرت الوزارة تحذيراً إلى عدة محامين يتولون الدفاع عن مرشحي المعارضة للرئاسة المسجونين بسبب إبلاغهم وسائط الإعلام بالانتهاكات المدّعاة لحقوق موكليهم ولحقوق أفراد آخرين.

---

(٥١) انظر العنوان الشبكي التالي على موقع Naviny.by: http://naviny.by/rubrics/society/2012/02/17 /ic_news_116_387234/ بتاريخ ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٢.

(٥٢) انظر العنوان الشبكي: www.lukashenko2008.ru.

(٥٣) Front Line: Protection of Human Rights Defenders, appeal of 14 January 2011. (منظمة الخط الأمامي: المؤسسة الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، النداء الموجه في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١).

٦٦- وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١، أُلغيت رخص محامي الدفاع 'أولادزيمير توستسيك'، و'تامارا غارايويا'، و'أليه أهيويو' و'تاتسيانا أهيويا'. وفي ٦ آذار/مارس، استُبعد محامي دفاع آخر يدعى 'بافيل سابيلكا' من نقابة المحامين في مدينة مينسك، فمُنع عملياً من الاستمرار في ممارسة مهنته. وبحلول منتصف أيار/مايو ٢٠١١، كانت وزارة العدل قد حققت مع ٥٣ محامي دفاع وفحصت أنشطتهم.

٦٧- وحسبما أُفيد، لا يزال بعض الأشخاص الذين أدينوا فيما يتصل بأحداث ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ يواجهون صعوبات في الاستعانة بمحامين. ففي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، مثلاً، اكتشفت محامية أندريه سانيكاو أن موكلها نُقل من سجن بابروسك الإصلاحي إلى السجن رقم ٤ في ماهيلياو، ثم نُقل إلى مؤسسة إصلاحية أخرى قرب فيتسبسك. وأُفيد بأن السلطات لم تبلغ المحامية بنقل موكلها. كما منعت المحامية من مقابلة السيد سانيكاو بحجة أن عملية النقل لم تكتمل بعد حتى بعد أن وصل إلى فيتسبسك[٥٤].

٦٨- وعندما بدأت المحاكمات المتصلة بأحداث ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، دعت الحكومة فريقاً من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى مراقبة جلسات محاكمة قادة المعارضة ونشطائها. وأبلغ المراقبون عن عدد من أوجه القصور وعن انتهاكات للقواعد الدولية التي تنظم الحق في محاكمة عادلة، بما في ذلك إعرابهم عن أوجه قلق تتعلق بالأساس القانوني لاحتجاز المدعى عليهم، وإمكانية الاستعانة بمحام، والمعاملة أثناء الاحتجاز، والنفوذ الذي تمارسه السلطة التنفيذية في المسائل القضائية، والعلاقات الوثيقة بين وكيل النيابة والقاضي، وحضور موظفين تابعين لوزارة الداخلية ولمباحث أمن الدولة هذه المحاكمات، والإنكار الواضح لحق الشخص في افتراض براءته حتى تثبت إدانته[٥٥]، وهي استنتاجات تتعارض مع أحكام المادة ١٤-٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على حق كل شخص اتُهم بارتكاب جريمة في أن يعتبر بريئاً إلى أن يثبت عليه الجُرم قانوناً.

حاء- الحق في الحياة وعقوبة الإعدام

٦٩- بيلاروس هي البلد الوحيد في أوروبا الذي ما زال يحتفظ بعقوبة الإعدام في حالة ارتكاب بعض الجرائم في أوقات السلم والحرب. ومن بين الأسئلة السبعة التي شملها استفتاء، نُظِّم في عام ١٩٩٦، سؤال يتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام؛ وقد صوتت نسبة ٨٠,٤٤ في المائة من المشاركين في الاستفتاء ضد إلغاء هذه العقوبة.

(٥٤) منظمة العفو الدولية: Amnesty International "Belarus: jailed presidential candidate denied access to lawyer"، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

(٥٥) OSCE report, Trial Monitoring in Belarus (March - July 2011). (تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مراقبة المحاكمات في بيلاروس (آذار/مارس - تموز/يوليه ٢٠١١)).

٧٠- وفي ١١ أيار/مايو ٢٠١١، نشرت منظمة العفو الدولية معلومات عن قضية 'أليغ غريشكاوتسو' و'أندريه بورديكا' اللذيْن حكم عليهما بالإعدام في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠ لارتكابهما جرائم خلال عملية سطو مسلح في مدينة هرودنا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، رفضت المحكمة العليا الاستئناف الذي تقدما به، فالتمس الرجلان بعد ذلك العفو من الرئيس لوكاشينكا، لكن التماسهما رُفض أيضاً. وفي الوقت نفسه، عُرضت قضية كل من السيد غريشكاوتسو والسيد بورديكا على اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للنظر فيهما. بيد أن صحيفة 'فيتشيرني غرودنو' الرسمية قد نشرت خبراً في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١، يفيد بإعدام الرجلين. وكما هو الحال في قضايا سابقة تتعلق بعقوبة الإعدام، لم يتسم تنفيذ الحكم والإجراءات اللاحقة بالشفافية.

٧١- وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، حكمت محكمة في مينسك بالإعدام على 'دزميتري كانافالاو' و'أولادزسلاو كافاليو' لارتكابهما الهجمات الإرهابية في مترو الأنفاق في مينسك في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١. وسحب السيد كافاليو اعترافه مدعياً أنه انتزع منه بالإكراه[٥٦]. وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠١٢، أفادت منظمة رصد حقوق الإنسان بأن الرجلين قد أُعدِما.

٧٢- وادُّعي أن شخصاً آخر محكوماً عليه بالإعدام، يدعى إيهور مالك، قد أُعدم في شباط/فبراير ٢٠١٢[٥٧]. ولم يتسن التحقق من هذه المعلومة أثناء وضع هذا التقرير.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٧٣- يتبين من المعلومات التي جُمعت ومن تحليلها وجود نمط من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان منذ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وبدا واضحاً أن عدداً من الإجراءات التي اتخذت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وفي أعقاب ذلك، كانت تهدف إلى تقليص الحق في كل من حرية تكوين الجمعيات، وحرية التجمع، وحرية التعبير، والحق في محاكمة عادلة. ويستمر حتى تاريخ هذا التقرير ورود ادعاءات تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، وإفلات الجناة من العقاب، وانتهاك الأصول القانونية الواجبة، وممارسة ضغوط على محامي الدفاع. ويؤدي عدم وجود قضاء مستقل إلى تفاقم هذه الحالة وإعاقة تحقيق تقدم بهذا الشأن.

٧٤- ورغم القيام، في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١١، بإطلاق سراح عدد من الأشخاص الذين سُجنوا فيما يتصل بأحداث ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، فإن

(٥٦) "Amnesty International, Death penalty for two men in Belarus" ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

(٥٧) انظر العنوان الشبكي التالي على موقع Tut.by: http://news.tut.by/society/276782.html بتاريخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢.

التعديلات التي أُدخلت على عدة قوانين أدت إلى زيادة تقييد الحقوق المدنية والسياسية. وهذا الوضع يوضّح أن أوجه القصور المتصلة بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس هي ذات طبيعة نُظُمية. ويتعين على السلطات معالجتها باتباع نهج شامل يتضمن مراجعة التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والممارسات المتصلة بحقوق الإنسان.

٧٥- وقدم نائب المفوضة السامية، أثناء عرضه للتقرير الشفوي للمفوضة السامية لحقوق الإنسان، على الدورة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان عدة توصيات أولية موجهة إلى حكومة بيلاروس. ونظراً إلى أن هذه التوصيات ما زالت لم تُنفذ بعد إلى حد كبير، فإن المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعيد تقديمها مع توسيع نطاقها وإضافة توصيات إضافية. وعليه توصي المفوضية السامية بأن تقوم حكومة بيلاروس بما يلي:

(أ) الإفراج الفوري وغير المشروط عمن تبقى من المعارضين السياسيين والنشطاء والصحفيين الذين لم يتورطوا في أي أعمال عنف خلال أحداث ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وفي أعقابها؛

(ب) إجراء تحقيق يتسم بالنزاهة والمصداقية والموضوعية في ظروف القبض على الأشخاص المذكورين أعلاه واحتجازهم، واتخاذ خطوات لإعادة تأهيلهم دون إبطاء؛

(ج) إجراء تحقيق يتسم بالشمولية والشفافية والمصداقية في جميع حالات التعذيب وسوء المعاملة المبلَّغ عنها وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة؛ وضمان السلامة الجسدية والنفسية للمحتجزين والسجناء في جميع الظروف؛ ووضع آلية وقائية وطنية مستقلة لمنع التعذيب على المستوى المحلي؛

(د) ضمان الإعمال الكامل للحق في حرية تكوين الجمعيات والحق في حرية التجمع، وفقاً للقانون الدولي، ووضع حد فوري لجميع ما يتعرض له المعارضون السياسيون من أشكال الضغط السياسي والإداري والمضايقات؛

(هـ) وضع حد فوري لجميع ما تتعرض له منظمات المجتمع المدني والأفراد المدافعون عن حقوق الإنسان من أشكال الضغط والمضايقة؛ والإفراج الفوري وغير المشروط عن "آليس بيالياتسكي" وسحب التهم الموجهة إليه وإلى غيره من المدافعين عن حقوق الإنسان؛

(و) اتخاذ تدابير لضمان أن تتمتع منظمات المجتمع المدني بالحرية في أداء مهامها؛ وإلغاء جميع التحذيرات الرسمية الصادرة ضد منظمات المجتمع المدني، ووقف الممارسة المتمثلة في إصدار هذه التحذيرات؛

(ز) وضع حد فوري لجميع أشكال الضغط على الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام؛ وسحب جميع التهم الموجهة إلى الصحفيين الملاحقين قضائياً بسبب

أنشطتهم المهنية، واتخاذ تدابير لإعادة تأهيلهم؛ وسحب التحذيرات الرسمية الصادرة ضد الصحف ووقف هذه الممارسة؛

(ح) ضمان حرية التعبير وخلق بيئة قانونية وإرساء ممارسات تؤدي إلى تمتع وسائط الإعلام بحرية فعلية؛ وإلغاء ممارسة الرقابة والرقابة الذاتية؛ وضمان أن تكون تدابير مراقبة الإنترنت عند الحد الأدنى وألا تؤدي اللوائح التنظيمية إلى فرض رقابة على وسائط الإعلام الإلكترونية وحرية التعبير؛

(ط) ضمان الالتزام الكامل بالمعايير الدولية لمراعاة الأصول القانونية الواجبة والمحاكمات العادلة؛ ووضع حد فوري لجميع أشكال الضغط على القضاة والمحامين وأعضاء نقابة المحامين؛ وضمان تمتع النقابة بالحرية والاستقلال عن جميع أشكال الرقابة الإدارية التي تمارسها الحكومة؛

(ي) التعاون الكامل مع جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتنفيذ الكامل لجميع التوصيات التي قُدمت خلال الاستعراض الدوري الشامل والتي قدمتها هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة؛

(ك) التعاون الكامل مع المفوضية السابقة لحقوق الإنسان، بما في ذلك بالسماح للفريق التقني التابع للمفوضية بزيارة بيلاروس، والتعاون مباشرة مع السلطات المختصة ومع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني؛

(ل) إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس؛

(م) وقف تنفيذ جميع أحكام الإعدام تمهيداً لإلغاء عقوبة الإعدام، والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

(ن) الشروع في إجراء استعراض شامل للإطار القانوني برمته، بما في ذلك القانون الجنائي، فضلاً عن القوانين التي عُدِّلت في عام ٢٠١١، لجعلها متوائمة مع الالتزامات الدولية لبيلاروس في مجال حقوق الإنسان والسعي، أثناء القيام بذلك، إلى الحصول على الخبرة الفنية الدولية التي تتيحها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا؛

(س) دراسة الاستنتاجات والملاحظات الواردة في تقرير بعثة مراقبة الانتخابات في بيلاروس، التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتقرير مقرر آلية موسكو التابعة لهذه المنظمة[٥٨]، وتقرير مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن مراقبة المحاكمات في بيلاروس[٥٩] وتنفيذ ما ورد فيها من توصيات تنفيذاً كاملاً.

---

(٥٨) انظر الحاشية ١٠.

(٥٩) متاح على العنوان الشبكي: www.osce.org/odihr/84873.

Annex

Status of persons charged in connection with the events of 19 December 2010 (information provided by the Government of Belarus)

Приговоры вынесены в отношении следующих лиц:

По ч.1 ст. 342 УК РБ (организация групповых действий, грубо нарушающих общественный порядок, либо активное участие в таких действиях):

1. И.Халип: 2 года с отсрочкой наказания на 2 года;
2. И.Василевича: 3 года колонии усиленного режима;
3. О.Гнедчика: 3,5 года колонии усиленного режима;
4. Ф.Мирзоянова: 3 года колонии усиленного режима;
5. В.Еременка: 3 года колонии усиленного режима;
6. Сопредседателя партии БХД П.Северинца: 3 года в учреждении открытого типа;
7. Руководителя штаба Н.Статкевича С.Марцелева: 2 года условно (с испытательным сроком на 2 года);
8. Члена команды А.Санникова Д.Бондаренко: 2 года колонии общего режима;
9. В.Некляева: 2 года с отсрочкой на 2 года;
10. В.Рымашевского: 2 года с отсрочкой на 2 года;
11. Руководителя штаба В.Некляева А.Федуты: 2 года с отсрочкой на 2 года;
12. Доверенного лица В.Некляева С.Возняка: 2 года с отсрочкой на 2 года;
13. Доверенного лица В.Некляева А.Дмитриева: 2 года с отсрочкой на 2 года;
14. Доверенного лица В.Рымашевского А.Полаженко: 1 год с отсрочкой на 1 год;

По ч. 1, 2 ст. 293 УК РБ (организация либо участие в массовых беспорядках):

15. А.Санникова: 5 лет колонии усиленного режима;
16. Д.Доронина: 3,5 года колонии общего режима;
17. С.Казакова: 3 года колонии общего режима;
18. В.Лобана: 3 года колонии общего режима;
19. В.Мацукевича: 3 года колонии строгого режима;
20. Е.Секрета: 3 года колонии общего режима;
21. О.Федоркевича: 3,5 года колонии общего режима;

22. Зампредседателя «Молодого фронта» А.Киркевича: 4 года колонии усиленного режима;

23. Члена команды В.Некляева П.Виноградова (ранее судим по «делу 14-ти»): 4 года колонии усиленного режима;

24. Члена инициативной группы А.Санникова Д.Дрозда: 3 года колонии усиленного режима;

25. Волонтера кампании Я.Романчука А.Протасени: 3 года колонии усиленного режима;

26. В.Хомиченко: 3 года колонии усиленного режима;

27. Активиста движения «За свободу!» Н.Лиховида: 3,5 года колонии усиленного режима;

28. Гражданина РФ А.Бреуса: штраф в размере 300 базовых величин;

29. Гражданина РФ И.Гапонова: штраф в размере 300 базовых величин;

30. Д.Медведя: 3 года без направления в учреждение закрытого типа;

31. Пресс-секретаря А.Санникова А.Отрощенкова: 4 года колонии усиленного режима;

32. А.Молчанова: 3 года колонии усиленного режима;

33. Д.Новика: 3,5 года колонии усиленного режима;

34. Активиста штаба В.Некляева В.Парфенкова (судим и имеет непогашенную судимость по статье 218 «Умышленное уничтожение или повреждение имущества» УК к 3 годам лишения свободы и освобожден условно-досрочно): 4 года колонии строгого режима;

35. Н.Статкевича: 6 лет в колонии усиленного режима;

36. Д.Усса: 5 лет в колонии усиленного режима;

37. А.Класковского: 5 лет в колонии усиленного режима;

38. А.Квяткевича: 3,5 года колонии усиленного режима;

39. А.Позняка: 2 года ограничения свободы;

40. Д.Буланова: 3 года колонии усиленного режима;

41. А.Грибкова: 4 года в колонии усиленного режима с принудительным лечением от алкоголизма;

По ч. 2, 3 ст. 339 Уголовного кодекса РБ (хулиганство):

42. Лидера «Молодого фронта» Д.Дашкевича: 2 года колонии общего режима;

43. Активиста «Молодого фронта» Э.Лобова: 4 года колонии строго режима;

Адвокаты части осужденных (в т.ч. А.Санникова, В.Некляева, Н.Статкевича и Д.Усса) обжаловали вынесенные приговоры. По результатам рассмотрения ходатайств в июле с.г. Минский городской суд оставил приговоры в отношении указанных лиц без изменения.

При этом полностью признали свою вину:

А.Молчанов - подтвердил факт нанесения ударов по милицейскому заграждению, дверям Дома Правительства, срыв государственных флагов со здания КГБ, оценил свои действия как ошибку, признав, что это были беспорядки, и выразил сожаление по поводу своего участия в них;

В.Хомиченко (дважды судимый по уголовным делам) – признал факт нанесения, будучи в нетрезвом виде, ударов по заграждениям в дверях, повреждений Дому Правительства (оторвал кусок водосточной трубы и вырвал уплотнитель между дверными стеклами), заявил, что «сожалеет, что оказался на площади, что он «не такой, как все», многое не понимает и готов честно работать»;

А.Протасеня – признал, что «нанес несколько ударов рукой по щитам, установленным на дверях Дома Правительства» и хотел проникнуть в Дом Правительства;

Н.Лиховид – признал, что «нанес несколько ударов (по деревянным заграждениям на входе в Дом правительства) руками, ногами и плечом». Кроме того, он подтвердил, что помогал вытягивать деревянный щит в нижней части дверного проема на входе в здание, а затем помог вытянуть щит сотрудника милиции и передать его толпе. («Причины своих действий мне пояснить сложно... Раскаиваюсь в том, что совершил»);

В.Еременок – признает вину полностью и раскаивается в содеянном. Подтвердил, в частности, что взял с собой фомку, которую готов был использовать, если бы милиция применила силу против мирных демонстрантов, но выбросил ее по дороге, когда увидел, что никто никого не разгоняет;

С.Марцелев – признал, что призывал граждан собраться на Октябрьской площади 5 декабря во время радиодебатов, находясь на Октябрьской площади 19 декабря, вышел на проезжую часть и, двигаясь в составе колонны демонстрантов, дошел до площади Независимости, тем самым препятствуя движению общественного транспорта.

Признали вину частично: Д.Новик (подтвердил факт нанесения ударов по милицейскому заграждению) и Д.Бондаренко (участвовал в массовой акции, которая мешала работе транспорта), И.Василевич (нанес несколько ударов по стеклу Дома Правительства, «чтобы обезопасить людей от травм»), А.Полаженко (признала, что агитировала прийти на Октябрьскую площадь вечером 19 декабря, предоставляла иногородним участникам акции возможность остановиться в своей квартире – т.е.акция была спланирована заранее), А.Дмитриев (не подчинялся требованиям милиции и призвал людей выйти на площадь), С.Возняк (призывал людей выйти на площадь, а также занимался организацией доставки средств для кампании «Говори правду!» из Вильнюса курьерами) и ряд других.

Судебные процессы над обвиняемыми проводились публично с участием родственников, общественности и наблюдателей от ОБСЕ.

Белорусская сторона, руководствуясь своими обязательствами в рамках ОБСЕ (в частности, п.12 Копенгагенского документа СБСЕ 1990 года[60]), в ответ на обращения

[60] (12) Государства-участники, желая обеспечить большую открытость в выполнении обязательств, взятых на себя в разделе о человеческом измерении СБСЕ венского итогового документа, постановляют принять в качестве меры по укреплению доверия присутствие наблюдателей, направляемых государствами-участниками, и представителей неправительственных организаций и других заинтересованных лиц на судебных процессах, как это предусматривается в национальном законодательстве и международном праве; при этом понимается, что судебные процессы могут быть закрытыми (*in camera*) лишь при наличии обстоятельств, предписанных законом и соответствующих обязательствам по международному праву и международным обязательствам.

действующего председательства ОБСЕ и директора БДИПЧ ОБСЕ Я.Ленарчича приняла решение, в порядке исключения, пригласить группу экспертов ОБСЕ в Беларусь для наблюдения за порядком ведения судебных процессов над организаторами и участниками массовых беспорядков в г.Минске вечером 19 декабря 2010 года.

Такое решение явилось жестом доброй воли белорусской стороны и наглядным подтверждением ее позиции о готовности продолжать прямое предметное сотрудничество с ОБСЕ и ее институтами после закрытия Офиса ОБСЕ в г.Минске.

11 августа 2011 г. 9 ранее осужденных фигурантов дела 19 декабря были помилованы Главой государства: Д.Дрозд, А.Грибков, С.Казаков, В.Хомиченко, Е.Секрет, В.Еременок, В.Парфенков, В.Мацукевич, А.Квяткевич. Решение было принято «на основании просьб указанных лиц с учетом того, что они осознали противоправный характер своих действий, признали вину и искренне раскаялись».

1 сентября 2011 г. указом Президента были освобождены четверо осужденных: А.Киркевич, А.Протасеня, О.Гнедчик и Д.Доронин.

14 сентября 2011 г. Президент помиловал еще 11 осужденных: П.Виноградова, А.Класковского, Ф.Мирзоянова, В.Лобана, Д.Новика, О.Федоркевича, Д.Буланова, А.Отрощенкова, Н.Лиховида, А.Молчанова и И.Василевича.

1 октября 2011 г. по соображениям гуманности был помилован экс-кандидат в президенты Д.Усс.

Кроме того, в отсутствие состава преступления прекращено уголовное преследование в отношении находившихся под следствием руководителя незарегистрированной организации «Молодые демократы» О.Корбана, доверенного лица Н.Статкевича А.Арестовича, руководителя штаба А.Санникова В.Кобеца, лидера ОГП А.Лебедько, журналистки Н.Радиной, бывшего кандидата в президенты – зампредседателя БНФ Г.Костусева.

Остающиеся в заключении фигуранты событий 19 декабря содержатся под стражей в условиях, предусмотренных национальным законодательством. Д.Бондаренко, Н.Статкевичу и А.Санникову оказана необходимая медицинская помощь, включая оперативное лечение и последующую реабилитацию с учетом режима содержания.

Вместе с тем, по результатам рассмотрения ходатайства Д.Бондаренко об условно-досрочном освобождении администрацией исправительного учреждения 4 января 2012 г. было принято решение отказать «до изменения степени аттестации» (т.е. достижения соответствия нормативно регламентированным критериям, позволяющим администрации исправительного учреждения аттестовать заключенного для УДО). По имеющейся информации, осужденный Д.Бондаренко не выполнил указанное требование в части признания своей вины в инкриминируемых ему противоправных действиях.

1 февраля 2012 года Д.Бондаренко подал прошение о помиловании на имя Главы государства, которое будет рассмотрено в установленном порядке.

В связи с систематическими нарушениями Н.Статкевичем внутреннего распорядка 12 января 2012 г. суд принял решение перевести заключенного для дальнейшего отбытия наказания в тюремное учреждение.

По информации Департамента исполнения наказаний МВД, А.Санниковым 23 декабря 2011 г. *(по информации некоторых СМИ – 20 ноября 2011 г.)* подано прошение о помиловании на имя Главы государства, которое будет рассмотрено в установленном порядке.